

قبل أن تبدأ بتصفح الكتاب: لا تنس
بصالح دعائك كل من شارك ويشترك
في هذا العمل



أخبارها:

في عقد الأثني عشرين فقط صالط
وفي مخرقة الجوز المسالك

هذه كتب وقفية للمسلمين عامة ولطلبة العلم من أهل السنة خاصة، وغير
مسموح باستخدامها تجارياً، وتهدف إلى نشر فكر وإنتاج أهل السنة
والجماعة على شبكة الانترنت تبيناً للحق ودحضاً للباطل

لإبداء الاقتراحات أو الملاحظات الرجاء الاتصال بالعضو الطاهر عمر الطاهر على بريده: nabihahar@gmail.com
أو الدخول إلى أحد المنتديات التالية: [إمتدى الأصليين](#) أو [إمتدى التاريخ الأندلسي والمغربي](#) أو [إمتديات الشروق اليومي](#)

ذ فوق الحلاوة

بيانات امتناع نسخ التلاوة

ألف الفصل

عبد الله بن محمد بن الصديق

الفصل الثاني

[illegible]

الناسخ

دار الأنصار - القاهرة

۸۱ شارع البستان - عابدين ت ۸۱ و ۹۳۱



ماد الانحصار

11. Alamo

ذَوْقُ الْحَلَاوَةِ

مَبَيَّاتُ امْتِنَاعِ نَسَخِ التَّلَاوَةِ

لِأَبِي الْفَضْلِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّدِّيقِ

الغَمَامَرِيِّ

عَمَّا أَلَّهِ عَنْهُ

يُطْلَبُ مِنْ

دَارِ الْأَنْصَارِ

٨١ شمس البسائر (اصح من المهرج) (عائدية) بغداد

سنة ٩٣١٥٨١

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله المنعم الوهب ، الوحيد القواب ، وفق من شاء لاقتناص
شوارد الفوائد ، وألمه فابتكر من المعاني الفرائد ، وقيد من أوابد
القواعد ، ما خفي أو استعصى على العلماء الأماجد ، والصلاة والسلام
على سيدنا محمد كريم الخصال والشمائل ، الذي أعطى من المزايا
والفصائل ، ما لم يعط للأواخر ولا الأوائل ، والرضا عن آله الأكرمين ،
وصحابه وأتباعه .

أما بعد : فهذا بحث لم أسبق - والحمد لله - إليه ، ولا غلبت
- والمنة لله - عليه ، وهو يتعلق بنسخ تلاوة آية من القرآن ، أي
نسخ لفظها بعد أن كانت من القرآن ، فلا تبقى قرآنا . وهذا هو
ما خالفت فيه علماء الأصول قاطبة ، ومعهم المتخصصون في علوم
القرآن الكريم . وكتبت هذا الجزء لبيان ما ذهبت إليه ، والاحتجاج

الطبعة الأولى
الحرم ١٤٠٢ هـ - نوفمبر ١٩٨١ م
حقوق الطبع والنشر محفوظة
لدار الأنصار
بالقاهرة

دار النشر العربية للطباعة
تليفون ٩١٧٢٤١ - عابدين

له بدلائل قطعية ، لا تبقى شكاً في صحة قولي ، ولو تظن لها المتقدمون ،
ما عدلوا عنها .

ويحسن أن نستشهد بقول ابن مالك رحمه الله تعالى :

وإذا كانت العلوم منعاً إلمية ، ومواهب اختصاصية ، فغير
مستبعد أن يدخر بعض المتأخرين ، ماعسر فهمه على كثير من المتقدمين .
وسأذكر فيه بحول الله ، مسائل تفردت بها أيضاً ، ومن الله
أستمد الاعانة والتوفيق .

الفقيه إليه تعالى

محمد بن الصديق الغماري

حقيقة النسخ

لفظ النسخ له ثلاثة معان :

١ — النقل ، يقال : نسخت الكتاب نقلت ما فيه ، ومعه قول
الله تعالى (إنا كنا لننسخ ما كنتم تعملون) .

٢ — الإزالة ببدل ، يقال : نسخت الشمس الظل أي أزالته
وحلت بدله .

٣ — الإزالة بدون بدل ، يقال : نسخت الريح الأثر ، أي أزالته
ولم تبق هي أيضاً .

هذه معاني النسخ في اللغة العربية .

وأما معناه في عرف علماء الشريعة ، فاختلّفوا في تحديده على
أقوال ، استعرضها الشوكاني ، مع ما أورد عليها ، في إرشاد الفحول ،
ثم اختار في تحديده قوله : النسخ دفع حكم شرعي بمثله مع تراخيه عنه ،
وأبين هذا الحد بمثال :

استقبال بيت المقدس ، كان شرطاً في الصلاة ، وبعد مئة عشر

شهرأ من المجرة ، نسخ باستقبال السكبية ، لقول الله تعالى : (قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) .

جواز النسخ ووقوعه

لا خلاف بين العلماء في جواز النسخ ووقوعه أيضا ، ولم يخالف في ذلك أحد يمتد بخلافه .

وليس كل خلاف جاء معتبرا إلا خلافا له حظ من النظر وأى خلاف يعتبر بعد ثبوت نسخ القبلة بالقرآن ١٩

حكمة النسخ في الأحكام

لا يدخل النسخ في جميع الأحكام ، وإنما يدخل في بعضها ، وهو الوجوب والتحریم والإباحة .

ودخول النسخ في هذه الأحكام ضرورى ، لا بد منه ، بسبب تطور الأمم ، وتداولها أو ترقبها ، ولكل جيل أو أمة أحكام تناسب حالها ومجتمعها .

وفي التوراة والإنجيل أحكام وتشريعات ، نسخها الله في شريعتهما ، لأنها كانت تناسب مجتمع الاممانيين في ذلك العهد ، واستغنى ذلك

أغراضها ، فلم تعد تناسب عصرنا وأمتنا ، ولهذا قال الله تعالى (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) .

ومن حكم النسخ في شرعنا ، تدرج بالمسكين من حسن إلى أحسن ، وانتقال بهم من حكم وقى إلى حكم دائم ملائم لجميع الأزمان والأشخاص والمجتمعات .

فإن هذه الحكم وغيرها ، نسخ الله بعض الأحكام في أوقات متتابعة ، حتى نزل في حجة الوداع قول الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا) فكان الإسلام دين البشرية عامة ، لا ثنائه على تشريعات ، لا يوجد ما يماثلها ، فضلا عن أن يكون أرقى منها .

أقسام النسخ

قسم العلماء النسخ الواقع في القرآن إلى ثلاثة أنواع :

١ - نسخ معنى الآية دون لفظها أى نسخ الحكم الذى دلت عليه ، فهو المراد بالمعنى ، وهو الذى قدرنا أنه ضرورى ، وبيننا بعض حكمه آنفا .

٢ — نسخ لفظ الآية ومعناها ، ومعنى نسخ لفظها إبطال كونها من القرآن وحرمة تلاوتها .

٣ — نسخ لفظ الآية وبقاء معناها أى إسقاط لفظها وتلاوتها ، مع بقاء حكمها .

هل تنسخ التلاوة ؟

قول الآمدى فى الأحكام : اتفق العلماء على جواز نسخ التلاوة دون الحكم ، وبالعكس ، ونسخهما معاً ، خلافاً لما نفاة شاذة من المعتزلة ، ويدل على ذلك العقل والنقل :

أما العقل ، فهو أن جواز تلاوة الآية حكم ، ولهذا يثبت عليها بالإجماع ، وما يترتب عليها من الوجوب والتحريم وغير ذلك حكم ، وإذا كانا حكماً ، جاز أن يكون إثباتها مصلحة فى وقت ، ومفسدة فى وقت ، وألا يكون إثبات أحدهما مصلحة مطلقاً ، وإثبات أحدهما مصلحة فى وقت ، دون وقت ، وإذا كان كذلك ، جاز دفعهما معاً ، ودفع أحدهما دون الآخر . ثم ذكر فى دلائل النقل ، بعض الآثار التى تدل على أن جملاً من الكلام ، كانت قرآناً ثم رفعت قرآنيتهما ومنذ كرها بحول الله .

وكلام النزالى فى المستصفى ، يوافق كلام الآمدى ، وكذا كلام أليزدوى الحنفى أيضاً ، واستدل شارحه علاء الدين البخارى لكلامه بقوله : فمثل صحف إبراهيم فيما قد علمنا حقيقة أنها كانت نازلة ، نقرأ ويعمل بها ، قال الله تعالى : (إن هذا لى الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى) ثم نسخت أصلاً ، ولم يبق شئ من ذلك بين الخلق ، تلاوة ولا عملاً ، فلا طريق لذلك سوى القول بالنسخ التلاوة والحكم فيما يمتثل ذلك بصرفها عن القلوب أى برفعها عنها ، أو هو من مقلوب الكلام أى بصرف القلوب عنها أى عن حفظها اه .

وهذا الاستدلال نظر ، لأن الصحف ومثلها التوراة والكتب المنزلة قبل القرآن ، لم يرفعها الله من كلامه ، وإنما نسخت أحكامها ، أما العاظم ، فهى من كلام الله ، ورفعها من القلوب ، لا يدل على نسخ لفظها ، بدليل أن الله عاب على اليهود تحريف الكلام عن مواضعه ، ولو كان لفظها نسخ ، لما هابهم على تحريفه .

أمثلة لما قيل بنسخ تلاته

وهي داليل العقل الذي استدلل به مجيزو نسخ التلاوة بنوعيه وقد نقل الحافظ السيوطي منها جملة وافرة في كتاب الانتان ، وأنا أذكرها محذوفة الأسانيد ، لأنها على فرض صحتها ، لا تقوم بها حجة في هذا الموضوع الخطير .

ففي صحيح مسلم عن عائشة قالت : كان فيما أنزل : عشر رخصات معلومات بحرمين ، فنسخن بخمس معلومات ، فعرفني رسول الله ﷺ ومن مما يقرأ من القرآن ، وهو من أفراد مسلم ، وعزاه السيوطي للشيخين فوهم .

وفي الصحيحين ، في قصة أصحاب بئر معونة الذين قتلوا : وقت رسول الله ﷺ يدعو على قاتليهم ، قل أنس : ونزل فيهم قرآن قرأناه حتى رفع : أن باغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرضى عنا وأرضاها ، وروى أحمد والترمذي والحاكم عن أبي بن كعب قل : أن رسول الله ﷺ قل لي « إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن » قل : فقرأ (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب) قل : نقرأ فيها ولو أن ابن آدم سأل وادياً من مال فأعطيه ، لسأل ثانياً ، ولو سأل ثانياً فأعطيه ، لسأل ثالثاً ،

ولا يلائم جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب ، وأن ذات الدين عند الله الحنيفية غير المشركة ، ولا اليهودية ولا النصرانية ، ومن يفعل خيراً فإن يكفره . وهو في الصحيحين عن أنس ، ليست فيه هذه الزيادة .

وروى الطبراني في الأوسط بإسناد فيه راو متروك عن ابن عمر ، قال : قرأ رجلان سورة أقرأها رسول الله ﷺ إياها ، فكانا يقرآن بها ، فقاما ذات ليلة يصليان ، فلم يقدرامنها على حرف ، فأصباحا عاديين على رسول الله ﷺ فذكر ذلك له ، فقال : إنها مما نسخ ونسى ، فالحوا عنها .

وروى أحمد والنسائي عن زر ، قال : قل لي أبي بن كعب : كأين نقرأ سورة الأحزاب ؟ أو كأين تعدها ؟ قل : قلت : ثلاثاً وسبعين آية ، فقال : أظف ؟ لقد رأيتها وإنها لتعادل سورة البقرة ، واقد قرأنا فيها : الشيخ والشبغة إذا زنيا فارجوها البقة نسكلاً من الله ، والله عزيز حكيم .

قل ابن كثير : وهذا إسناد حسن ، وهو يقتضي أنه قد كان فيها قرآن ثم نسخ نطقه وحكمه أيضاً .

وروى أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ بإسناد فيه ابن لميعة عن عروة ابن الزبير عن عائشة قالت : كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي ﷺ مائتي آية ، فلما كتب عثمان المصاحف ، لم يقدر منها إلا ما هو الآن ، عنقه ابن لميعة ، وهو مدلس ، وروى الحاكم عن حذيفة قال : ما تقرأون ربها ، يعني سورة براءة .

وروى أبو عبيد عن أبي واقد الليثي قال : كان رسول الله ﷺ إذا أوحى إليه أتيناها ، فلمنا مما أوحى إليه ، فجئت ذات يوم فقال : إن الله يقول : إما أنزلنا المال لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ولو أن لابن آدم واديا لأحب أن يكون إليه الثاني ، ولو كان إليه الثاني لأحب أن يكون إليهما الثالث ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب . في سنده راو مختلف فيه .

وروى أيضا عن أبي موسى الأشعري قال : نزلت سورة نحو براءة ثم رفعت ، وحفظ منها : أن الله سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم ، ولو أن لابن آدم واديين من مال لئني لهما ثالث الخ .

وروى ابن أبي حاتم عن أبي موسى أيضا قال : كنا نقرأ سورة شبهها بإحدى المسبحات ، نسيناها ، غير أبي حفظ منها : (يا أيها

الذين آمنوا لا تقولوا ما لا تفعلون) ، فتكتب شهادة في أعناقكم فتألون عنها يوم القيامة .

وروى أبو عبيد عن عدى بن عدى قال : قال عمر : كنا نقرأ : لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم ، ثم قال لزيد بن ثابت : أ كذلك ؟ قال نعم ، فيه انقطاع .

وروى أبو عبيد عن المسور بن مخرمة قال : قال عمر لعبد الرحمن ابن عوف : ألم تجد فيما أنزل علينا : أن جاهدوا كما جاهدتم أول مرة ؟ فإن لا نجدها ؟ قال : أسقطت فيما أسقط من القرآن .

وروى أبو عبيد أيضا عن أبي سفيان السكلاعي : أن مسلة بن مخلد الأنصاري ، قال لهم ذات يوم : أخبروني بآيتين في القرآن ، لم تكتبنا في المصحف ؟ فلم يخبروه ، فقال : إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، ألا أبشروا أنهم المفلحون .

والذين آوهم ونصروهم وجادلوا عنهم القوم الذين غضب الله عليهم أولئك لا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون .

وروى أبو عبيد أيضا عن ابن عمر قال : لا يقوان أحدكم : قد

أخذت القرآن كله ، وما يدريه ما كله ؟ قد ذهب منه قرآن كثير ،
ولكن ليقول : قد أخذت منه ما ظهر .

وروى أيضا عن حميدة بنت أبي يونس قالت : قرأ على أبي وهو
ان ثمانين سنة ، في مصحف عائشة : إن الله وملائكته يصلون على النبي
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ، وعلى الذين يصلون
الصفوف الأول . قالت : قبل أن يغير عثمان المصاحف . وحيدة
وأبوها مجملان .

وقال ابن المنادى في الناسخ والمندوخ : وما رفع رسمه من القرآن ،
ولم يرفع من القلوب حفظه : سورة القنوت في الوتر ، وتسمى سورة
الحمد والحمد ، وابن المنادى حافظ كبير ، وهو تلميذ أبي داود .

فهذه الآثار ، هي الدلائل النقلية التي تمسك به القائلون بنسخ التلاوة .

وحكى الفاضل أبو بكر الباقلائي في كتاب الانتصار ، عن قوم
إنكار هذا النوع من النسخ ، لأن الأخبار فيه أخبار آحاد ، ولا يجوز
القطع على إنزال قرآن ونسخه ، بأخبار آحاد ، لا حجة فيها .

وهذا صحيح ، وأقول — زيادة عليه — وإضافة إليه — : أن
نسخ التلاوة ، يقضى العقل باستحالته ، وهذا ما لم يتفطن إليه أحد ممن

قالوا بالجواز ، بل بنوا كلامهم على أن رسم الآية في المصحف حكم ،
وتلاوتها حكم ، فيجوز نسخها كما يجوز نسخ الحكم الذي دلت عليه
بلفظها . وغفلوا عما قدروه : أن من الأحكام ، ما لا يجوز نسخه ،
وهذا منها .

لم يمتنع نسخ التلاوة ؟

والأسباب التي اقتضت امتناع نسخ التلاوة ، هي :

١ — أنه يستلزم البداء ، وهو ظهور المصلحة في حذف الآية
بمدخفتها ، وهو في حق الله محال .

وما أبدوه من حكمة في جواز ، مجرد تحمل وتكلف
لا يدفع المحال .

٢ — أن تغيير اللفظ بغيره ، أو حذفه بجماعه ، إنما يناسب البشر ،
لمقصان علمه ، وعدم إحاطته . ولا بايق بالله الذي يعلم السر وأخفى ،
فإنه يرى السكاتب البليغ ، والخطيب الموقر ينشئ موضوعا يتألف فيه .
ثم يمد نظره عليه ، فيجد أن بعض كلماته وجله ، يجب أن يحدف ،
وبعضها يجب أن يغير بما هو أنصح منه ، أو أوفق ، أو أبقى .

٣ - أن ما قيل : أنه كان قرآناً ونسخ لفظه ، لا نجد فيه أسلوب القرآن ، ولا طلاوته ، ولا جرس لفظه .

٤ - أن منه ما يخالف أسلوب القرآن قال الله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) قال العلماء : قدمت الزانية في الذكر الإشارة إلى أن الزنا منها أشد قبحاً ، ولأن الزنا في النساء كان فاشياً عند العرب . لسكن إذا قرأت : الشيخ والشيخة إذا زنيا ، وجدت الزاني مقدماً في الذكر ، على خلاف الآية ، وهذا يقتضي أن تقديم أحدهما كان مصادفة ، لا لحكمة . وهذا لا يجوز ، لأن من المقرر المعلوم أن ألفاظ القرآن الكريم ، موضوعة وضعاً حكيمياً ، بحيث لو قدم أحدهما عن موضعه ، أو أخر ، اختل نظام الآية .

٥ - أنه ورد في سبب نسخ هذه الجملة من القرآن أخبار منكرة ، نبين ما فيها باختصار :

في صحيح البخاري : باب الاعتراف بالزنا ، وذكر عن ابن عباس قال : قال عمر : لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل : لا نجد الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن .

ولم يرو البخاري قول عمر : وقد قرأناها الشيخ والشيخة إذا زنيا الخ . قال الحافظ : ولعل البخاري تركها عمداً اه . قلت : وقد أصاب ، ومن الروايات المنكرة ، ما رواه النسائي : أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت : ألا تكتبها في المصحف ؟ قال : لا ، ألا ترى الشابين النبيين يرحمان ؟ ! وهذه نكارة واضحة ، كيف يترك زيد آية الرجم ، لأنها تخالف حكم الشابين المحصنين ؟ !

رواية أخرى منكورة ، روى الحاكم عن كثير بن الصلت قال : كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص ، يكتبان المصحف ، فقرأ على هذه الآية فقال زيد : سمعت رسول الله ﷺ يقول : الشيخ والشيخة فارجموهما البتة ، فقال عمر : لما نزلت أتيت النبي ﷺ فقلت : أكتبها ؟ فكأنه كره ذلك ، فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جلد ، وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم .

قال الحافظ ابن حجر : فيستفاد من هذا الحديث ، السبب في نسخ تلاوتها ، لسكون العمل على غير الظاهر من عمومها اه . قلت : فيه نكارتان :

أحدهما : كراهة النبي ﷺ لكتابة آية الرجم ، وكيف يكره كتابة آية أنزلت عليه ؟ !

والأخرى : قول عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جلد الخ . كيف يعترض عمر على آية يعتقد أنها أنزلت من عند الله ؟

وقول الحافظ : يستفاد من هذا الحديث ، السبب في نسخ تلاوتها لسكون العمل على غير الظاهر من عمومها . فهو منه رحمه الله . ففي القرآن عمومات كثيرة ، لم ينسخ لفظها مع أن عمومها غير مراد ، ولكن بين المراد منها بمخصصات في القرآن أو الحديث ، ولم يكن الله ليحذف آية من القرآن ، بسبب اعتراض بعض المكلفين عليها . فهذه المنكارات تؤيد أن آية الرجم ، لم تكن من القرآن قط ، وسميها آية تجوزاً ، وإلا فهي حديث على أكثر تقدير .

« تنبيه » : روى عبد الرزاق في المصنف قول عمر في آية الرجم كما رواه غيره ، وزاد عقبه : وقال الثوري : بلغنا أن ناساً من أصحاب النبي ﷺ كانوا يقرءون القرآن أصيبوا يوم مسيلة ، فذهبت حروف من القرآن اه .

وهذا منكر جداً ، ولا بد أن الذي بانه إسفيان الثوري شيطان تمثل في صورة إنسان ، أو يهودي ادعى الإسلام ، وإني لأعجب من

سفيان الثوري رحمه الله كيف راج عليه هذا الكذب المفضوح وهو يقرأ قول الله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) .

٦ — أن تلك الجمل التي كانت من القرآن فيما قيل ، جاءت متقطعة ، لا رابط يربطها بآيات القرآن الكريم . ولم يقولوا لنا : أين كان موضعها في المصحف الشريف ؟

٧ — إذا قرأت خواتيم سورة البقرة ، وخواتم سورة آل عمران ، وما فيها من دعاء وتوجه إلى الله ، بأسلوب في نهاية البلاغة ، ووازنة ، ما قيل : إنما كانت سورة الحفد ، وجدت الفرق بينهما بعيداً جداً ، هو الفرق بين كلام الله ، وكلام البشر ، لأن قنوت الحفد من إنشاء عمر رضي الله عنه .

٨ — تقرر في علم الأصول أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، وما لم يتواتر ، لا يكون قرآنًا والسكيات التي قيل بقرآيتها ، ليست بتواترة ، فهي شاذة ، والشاذ ليس بقرآن ، ولا تجوز تلاوته .

٩ — أن السنة النبوية ، وقع فيها نسخ المعنى أى الحكم كما وقع في القرآن الكريم ، ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه رجع عن لفظ من أمه . حريته ، أو بدله بشيء ، أو قال لأصحابه عن حديث : لا تحفظوه ،

فقد نسخت لفظه ، أو رجعت عنه ، فلا تملوه عنى . لم يثبت هذا عنه . أصلاً ، بل صح عنه من طرق بلغت حد الاستفاضة والشهرة ، أنه قال : « نصر الله امرأ سمع متالتى فوعاها فأداها كما سمعها فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » .

وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف يجوز أن ينسب إلى الله تعالى رجوعه عن لفظ آية ، أو نسخ تلاوته ؟

إشكال

يلزم القائلين بنسخ التلاوة إشكال خطير ، لو فطنوا له ، اعدلوا من قولهم ، وأنا أبينه ، بعد تقديم مقدمة تمهد لبيانه :

عرف أهل الأصول ، الحكم الشرعى بأنه خطاب الله المتعلق بفعل المكلف ، وخطاب الله كلامه ، وهو قديم ، وإنما توجه إلى المكلفين بمسدد وجودهم بشروط التكليف ، بأن يفعلوا كذا ، ويجتنبوا كذا .

ومعنى نسخه : أن الله أسقط عنهم العمل به ، مع أنه لا يزال كلام الله ، ولا يزال حكمه ، وإنما بطل تعلقه بنا ، وأبدلنا الله به حكماً آخر ، يليق بضعفنا ، أو يكون أكثر ثواباً لنا إذا تمهد هذا فأقول :

معنى نسخ التلاوة عند القائلين به : أن الله أسقط الآية المنسوخة من القرآن ، وهذا خطير جداً ، لأن كلام الله قديم ، وكيف يعقل أن ينسخ الله كلامه القديم ، بحذف آيات منه ١١٩ وما القول في هذه الآيات المنسوخة ؟

هل يقال كانت من كلام الله ، والآن ليست منه ؟ وكيف يجوز هذا والله تعالى يقول (لا تبدلوا كلمات الله) ١١٢ إشكال لا سبيل إلى حله .

الجواب عن آيتين

تقرر في علم الأصول أن ظواهر النصوص ، تؤول لتوافق الدليل العلى ، لأن الظواهر تقبل التأويل ، وتأويلها لا يلزم عنه خالف في ذلك لما إذا كان جارياً على نهج اللغة وقواعدها ، بخلاف ما دل عليه العقل . انتضاء ضرورة أو نظراً ، فإنه لا يدخله احتمال ، ولذلك لا يقبل التأويل ولا تحميمها .

وقد ثبت مما ذكرناه من الأدلة ، استحالة نسخ تلاوة آية من القرآن ، فوجب تأويل آيتين ، قد يقوم بعض الناس أنهما تفيدان ما معنى العمل باستحالة .

الأولى : قول الله تعالى (ما نسخ من آية أو نسخها نأت بخير منها أو مثلها) .

روى أبو داود في التامخ وابن جرير وابن أبي حاتم في تفسيرهما من مجاهد عن أصحاب ابن مسعود في قوله (ما نسخ من آية) ثبت خطها وبطل حكمها ، أو نسخها فوخرها عندنا .

ورواه ابن جرير عن ابن أبي نجيح عن أصحاب ابن مسعود كذلك ، وروى ابن جرير عن ابن عباس والسدي وغيرهما في قوله : أو نسخها : أو تركها لا تبدلها .

قل ابن جرير : يعنى بقوله جل ثناؤه (ما نسخ من آية) إلى غيره فتبدله وبغيره ، وذلك أن يحول الحلال حراماً والحرام حلالاً ، والمباح محظوراً والمحظور مباحاً ولا يكون ذلك إلا في الأمر والنهى والمظار والإطلاق والنع والإباحة ، فأما الأخبار فلا يكون فيها نسخ ولا منسوخ اهـ .

ومعنى الآية (ما نسخ) من حكم (آية) فتبدله وبغيره (أو نسخها) أو تركها فلا تغير حكمها ، وكذلك قراءة : نسخها ، معناها : فوخرها فلا تغير حكمها ، والمؤخر متروك (نأت بخير منها) لا مكلف إن كان

خفيفاً فخبرته بسمولته ، وإن كان شديداً فخبرته بكثرة ثوابه ، فالنسخ والترك لحكم الآية ، وأسند في الظاهر إلى الآية ، لأنها أصله وهو مدلولها . وهذا نوع من الإيجاز المعروف في القرآن .

ونظيره قول الله تعالى (وأسأل القرية) أى أهلها . وهذا الذى قررناه ، هو المتمعن ، لا يجوز غيره .

ومما روى عن بعض الصحابة والتابعين من حمل النسخ في الآية على نسخ اللفظ والتلاوة ، يردده أمران : أحدهما ما بيّفاه من استحالة ذلك .

والآخر : بقية الآية ، فإن قوله تعالى (نأت بخير منها) يعين إرادة الحكم ، لأن ألفظ القرآن وآياته بالنسبة للمكتفين سواء ، تلاوة حرف منها بعشر حسنات ، كما في الحديث ، ولكن الأحكام متفاوتة ، والحكم السهل ، خير للمكلف من الحكم الصعب ، والحكم الكثير الثواب ، خير للمكلف من الحكم القليل الثواب .

وأمر ثالث يرد ذلك التفسير ، وهو أن اليهود لعنهم الله ، حسدوا المسلمين حين حولهم الله من بيت المقدس إلى الكعبة ، وهم يعلمون أنها قبله إبراهيم عليه السلام ، فقالوا : إن محمداً يأمر أصحابه بنسب ، نتم بنهائم عنه ، فنزلت الآية ردّاً عليهم ، ونزل في حقهم أيضاً

قوله تعالى (سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب) فكان اعتراضهم على تبديل حكم بحكم . ومعرفة سبب نزول الآية ، يعين على فهمها ، ويرجح أحد محتملاتها على غيره .

الآية الأخرى قوله تعالى (وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون) . وهذه الآية مكية نزلت للرد على المشركين .

قال البغوي في تفسيره (وإذا بدلنا آية مكان آية) يعنى وإذا نسخنا حكم آية فأبدلنا مكانه حكماً آخر (والله أعلم بما ينزل) أعلم بما هو أصاح خلقة ، فيما يبدل ويغير من أحكامه (قالوا إنما أنت) يا محمد (مفتر) مخنفاً ، وذلك أن المشركين قالوا : إن محمداً بسخر بأصحابه يأمرهم اليوم بأمر ، وينهاهم عنه غداً ، ما هو إلا مفتر ، يقولون من تلقاء نفسه (بل أكثرهم لا يعلمون) حقيقة القرآن ، وبيان النسخ والمنسوخ . فالآية نزلت مثل سابقتها ، في الرد على من أنكر نسخ الأحكام ، فقبح هذه الآية بجملة : بل أكثرهم لا يعلمون ، لأن المنكرين أميون ، ولم يعقب آية البقرة بمثل هذه الجملة ، لأن المنكرين هناك أهل كتاب ، وهم أهل علم .

وإلى هنا انتهى ما أردت تقريره وتحريره ، ولم أرد استيفاء الكلام على النسخ ، فإن ذلك يطالب من كتب الأصول . ولا بأس أن نورد مسائل ، لا توجد في غير هذا الكتاب .

ما يندسخ من الأحكام

الحكم الشرعى ينقسم إلى خمسة أنواع :

الواجب ، وهو ما يثاب فاعله ، ويعاقب تاركه .

والمندوب ، وهو ما يثاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه .

والحرام ، وهو ما يعاقب فاعله ، ويثاب تاركه .

والمكروه ، وهو ما يثاب تاركه ، ولا يعاقب فاعله .

والمباح ، وهو ما ليس في فعله ، أو تركه ثواب ولا عقاب .

والذى يدخله النسخ من هذه الأنواع ثلاثة :

الواجب والحرام والمباح .

أما المندوب ، فلا يدخله نسخ ، لأنه فضيلة ، والفضائل لا تنسخ ،

فإن ادعى أحد في مندوب أنه نسخ ، فهو مخطئ .

والمكروه لا يندسخ أبداً ، لأنه يقابل المندوب ، فهو تابع له .

ومن الفضائل التي لا تنسخ ، خصائص النبي ﷺ ، وفضائله التي أعطاها الله له ، في نفسه أو في أمته .

قد ينسخ الحكم مرتين

نكاح المتعة أبيع ، وحرم مرتين أو ثلاثاً ثم حرم آخر مرة تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة .

روى الحازمي في كتاب الاعتبار حديث ابن مسعود ، قال : كنا نفز مع رسول الله ﷺ ، وليس معنا نساء ، فأردنا أن نختصم ، فنهانا عن ذلك رسول الله ﷺ ثم رخص لنا أن ننكح المرأة إلى أجل بالشئ ، وهو في الصحيحين ، وعقب عليه بقوله : وهذا الحكم كان مباحاً مشروعاً في صدر الإسلام وإنما أباحه النبي ﷺ للسبب الذي ذكره ابن مسعود ، وإنما كان ذلك يكون في أسفارهم ، ولم يبلغنا أن النبي ﷺ أباحه لهم وهم في بيوتهم ، ولهذا نهام عنه غير مرة ، ثم أباحه لهم في أوقات مختلفة ، حتى حرمه عليهم في آخر أيامه ﷺ ، وذلك في حجة الوداع ، وكان تحريم تأييد ، لا تأقيت اهـ .

فعلم من هذا : أن كلا من المباح والحرام ، قد ينسخ أكثر من مرة .

الواجب إذا نسخ لا يعود واجباً

أما الواجب ، فلا ينسخ إلا مرة واحدة ، وإن كان تعدد نسخه جائزاً كالمباح والحرام ، لكنه لم يقع .

وبإليك أمثلة من ذلك :

قيام الليل كان واجباً ثم نسخ .

الوضوء لكل صلاة كان واجباً ، ثم نسخ .

صيام عاشوراء كان واجباً ثم نسخ .

مصاهرة المسلم لعشرة من الكفار ، كانت واجبة ثم نسخ وجوبها ، وهكذا من تتبع فروع الشريعة ، لم يجد واجباً نسخ ، ثم أعيد وجوبه مرة أخرى .

وحكمة ذلك : أن الوجوب إلزام المكلف بالفعل ، والإلزام شديد على النفس ، ولو بالشئ اليسير ، ونسخه : إسقاطه ، وهو تخفيف ، والتخفيف فضل من الله ، لا يليق به أن يعود فيه .

ومن هنا أخطأ من أوجب ركعتين في السفر ، مستنداً إلى قول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين فأفرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة المحضر ركعتين .

مع أنه صح في الحديث أن الصلاة فرضت ليلة الإسماء أربع ركعات وعلى القول بأنها فرضت ركعتين ، فإنها تمت أربعاً بعد الهجرة بشهر ، كما جاء عن عائشة نفسها ، ثم في السنة الرابعة من الهجرة شرعت صلاة السفر على سبيل الرخصة بقوله تعالى : (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) وقال النبي ﷺ : « إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة » أي نصفها . فكانت الركعتان في السفر مندوبة لا واجبة . والنبي ﷺ أتم في السفر ، لبيان أن القصر ليس واجب . أما الحرام ، فإن مدلوله المنع من الفعل أي تركه ، والترك أي عدم الفعل هو الأصل ، فلذا تعدد نسخته لحكمة اقتضت ذلك . هذا

وبالله التوفيق . تم تحريراً صباح يوم الأحد ١٢ من شعبان سنة ١٤٠١ هـ والحمد لله رب العالمين .

(فائدة مهمة نفيسة) : قال علماء الأصول والمعاني :
الخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته ، وهذا التعريف ذكره أهل المنطق أيضاً ، وهو مسلم عندهم ، لم يختلفوا فيه . ولكن العلامة الخفيف أبو القاسم ابن الشاطب أبدى عليه اعتراضاً وجيهاً صحيحاً ، مد كونه ليستفاد :
عرف الشهاب القرافي في الفروق ، الخبر بالتعريف المذكور ، وقال في محترزاته : وقولنا : ذاته ، احتراز من تعذر الصدق أو الكذب فيه لأجل المخبر به - بكسر الباء - أو المخبر عنه - بفتحها - فالأول كخبر الله تعالى ، أو رسوله ﷺ ، أو خبر مجموع الأمة ، فإنه لا يقبل الكذب ، والثاني كقولنا : الواحد نصف الاثنين ، فإنه لا يقبل الكذب ، أو الواحد نصف العشرة فإنه لا يقبل الصدق ، ولكن جميع هذه الاخبارات ، بالنظر إلى ذاتها ، مع قطع النظر عن المخبر به أو المخبر عنه ، تقبلها من حيث هي أخباراً .
وقال العلامة ابن الشاطب : الصحيح : حد الخبر أو رسمه بأنه قول الصدق أو الكذب ، فإنه لا يفكك عن ذلك البنية ، وكتب على قول القرافي : ولكن جميع هذه الاخبارات ، بالنظر إلى ذاتها تقبلها من حيث هي أخبار . ما نصه :

هذا الذي ذكره من قبول الخبر الصدق أو الكذب من حيث هو خبر ، مفتضاه : أن خبر الله تعالى من حيث هو خبر ، يقبل الكذب لذاته ، وما هو ذاتي لا يتبدل . وهذا ليس بصحيح ، بل خبر الله تعالى لا يصح أن يكون كذباً ، ولا يصح أن يقبل الكذب ، وكذلك قول القائل : الواحد نصف الاثنين ، لا يصح أن يكون كذباً ، ولا يصح أن يقبل الكذب . وليس الخبر بالنسبة إلى قبول الصدق والكذب كالجواهر بالنسبة إلى قبول السواد والبياض وسائر الألوان ، فإن الخبر : الأظهر أنه لا يعرى البتة عن أن يكون صدقاً أو كذباً ، فلا ثبت صدقه ، لا يصح كذبه بعد ، وما ثبت كذبه ، لا يصح صدقه بعد لاستحالة ارتفاع الواقع . والجواهر إما أن يكون عروة جائزاً وإما ممنوماً وإما مشكوكاً على حسب اضطراب الناس في ذلك ، وما ثبت سواده ، يصح بياضه بعد ، وما ثبت بياضه يصح سواده بعد .

وهو تحقيق بالغ ، وفيه إشارة إلى ما في كلام الجمهور من تناقض لم يفتبهوا له ، فإن قولهم : خبر الله مقطوع بصدقه وهو بالنظر إلى ذاته يحتمل الكذب أي يقبله ، تناقض صريح ، إذ كيف يكون الخبر صادقاً ، وهو في الوقت نفسه يحتمل الكذب ويقبله ؟ هذا غير

متقول ولا مقبول . وما أشار إليه العلامة بقوله : والجواهر إما أن يكون عروة جائزاً الخ يقصد به الخلاف في الجوهر : هل يجوز خلوه عن الأعراض ؟ أو لا يجوز ؟ وفي جمع الجوامع مع شرحه المحتل : ويتمنع له الجوهر مفرداً كان أو مركباً عن جميع الأعراض بأن لا يقوم به واحد منها ، بل يجب أن يقوم به عند وجوده شيء منها لأنه لا يوجد إلا من التشخيص ، والتشخيص إنما هو بالأعراض اهـ .

وهذه المسألة مبسطة بأدلتها في كتابي : الطالع ، والمواقف ، ونشرهما ،

والخلاصة من هذه الفائدة ، تنحصر فيما يأتي :

١ — تعريف الخبر بأنه قول يلزمه الصدق أو الكذب ، وهو لا يخلو عن أحدهما ، فإما أن يكون صادقاً أو كاذباً .

٢ — الخبر الصادق ، لا يحتمل الكذب ، ولا يقبله ، والخبر الكاذب ، لا يحتمل الصدق ولا يقبله . لأن ما ثبت صدقه لا يجوز كذبه ، وما ثبت كذبه ، لا يجوز صدقه .

٣ — تعريف الخبر بأنه ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، غير ممكن ، يلزم منه أن خبر الله ، أو خبر رسوله ، يحتمل الكذب لذاته ، وهذا منبذ من المظاهر ، نسأل الله السلامة منها ، وبالله التوفيق .

فهرس

المقدمة	٣
حقيقة النسخ	٥
أقسام النسخ	٧
هل تنسخ التلاوة؟	٨
أمثلة لما قيل بنسخ تلاوته	١٠
لم يمتنع نسخ التلاوة	١٥
إشكال	٢٠
الجواب عن آيتين	٢١
ما ينسخ من أحكام	٢٥
قد ينسخ الحكم مرين	٢٦

من كتب المزاف : الحاوى فى الفتاوى ٣٢٠ صفحة قطاع كبير

رقم الإيداع ٤٥٤٦ / ٨١ الترقيم ٠ - ٢٣ - ٧٣٤٠ - ٩٧٧